

مسألة في بيان الترتيب في الشرط

على الشرط ونصه بان المتبادر لا يتبع الشرط من اهل الاصباح المبرهن ان فرض  
 الشرط كما يفرض الحال فرض من الاوضاع هو اقتضائه عند الذكوى اعم لم يفرض  
 عنكم الترتيب وافيح من السرور والزهى والوعده والوعيد صحى ان اعراضا ولا اعراض  
 او مضمين ان لنتم قولهم مبرهن ومن قولهم بان ذلك كونهم مبرهن ام مقطوع به ان  
 بلغظ ان العهد التوابع ونصه بان الاسراف من العاقل بان يكون الاعمال الفرض  
 والتقدير للحالات المتشاكل المتام على الايات الدالة على ان الاعراف عما لا يتبع ان يهود  
 عن العاقل اصلا فهو بمنزلة الحال ان كان مقطوعا بعدم وقوى لكنهم يستدلون في ان الترتيب  
 منزلة ما لا يقع لعدم سبيل المشاكلة او اجزاء العنان لقصد التبعيت كما يتولد مع  
 تعلقه ان للرجح ولا فاقا اول العاقلين او لتعريف سبيل المصنف به ان ما يشرط على التصرف  
 كما اذا كان الترتيب قطعي للحصول لزيد غير قطعي فتقول ان قهتما كان كذا وقوله مع الترتيبين  
 المتتابعين وان لنتم في ترتيبهما ترتيبا بعد ما يتبعها ان يحتمل ان يكون للتوسيع والتوسيع  
 المذكور وان يكون لتعريف المتتابعين على المتتابعين لان كان في الخارجين من غير الخلق  
 وانما يتبعه عند ان يجعل الجميع كانه لا يتباين لهم ومنه ما نخت وموادة لا يجعل الجميع بمنزلة  
 غير المتتابعين بل كان الشرط قطعي والاول قهيم فلا يجوز استعمال ان قهيم كما اذا كان قطعي  
 الواقع لانها ما تستعمل في المعاني المحتملة المشكوكه وليست المعنى منها على حدوث  
 الالتياب في المستقبل ولهذا زعم الكوفيين ان ان منها ما يغنيها عن النص المبرور والرجح  
 منها ان ان الترتيب كان اليمين المستعمل في الوعد والالتزام المقصود من الترتيب لا يصح استعمال  
 في الوعد

والمحال  
لغيره

وقف

مسألة في بيان الترتيب في الشرط

حاصلا فيتمتع بلغظ المصنف وعلى ما يمكن استعمال الماضى من اظها را رغبة في الوعد وقد ورد  
 الاكراه بانها فيمكن على العاقل ان ادون خصصا حيث لم يقبل ان يردن فان قيل تعلق الترتيب  
 الاكراه بانها فيمكن التخصيص ليشترط ليجوز الاكراه عند استغناء غيره وهو مقتضى التعلق بالشرط  
 اجيب بان القائلين بان الترتيب بالشرط يدل على ان الحكم عند استغناء غيره يكون اذ لم  
 ينظر للشرط فاقرب اخرى ويجوز ان يكون فائدة في الالية البهائية في الترتيب من الاكراه يعني  
 اتمت اذا اردن العفة فالمولى احتج بازادتها وايضا دلالة الشرط على استغناء الحكم كما هو  
 من النظر والاجماع القاطع على حرمة الاكراه طلقا قد عارضه والظاهر ان وقوعه بالتقاطع قال  
 السكاني والتوضيح ان ابراهيم الحاصل في مرض الحاصل اما لما ذكره وانما الترتيب بان ينسب  
 الماخذ والمصلحة نحو قوله بلغظ الماضى من ذلك لئن اشركت ليحط  
 عليك فالتقاطع هو الترتيب وعدم اشراكه متقطع بل هو بلغظ الماضى انرا اشراك في  
 الحاصل كما سبيل العوض والتقدير لغيره ايضا من صدر عنهم اشراك بان قد حطت على اهلهم كما اذا  
 شتمك اذ قطعك ولسان شتمى الالهيضيه واليحيى انما يصح الترتيب من لم يصدر عنهم  
 الاكراه وان ذكر المضارع في الترتيب لكونها اصله ولما كان في هذا الظاهر خفاء وضعف  
 تسهيل السكاني والافهوق قد كرم جميع ما تقدم ثم قال ونظير اى نظير لئن اشركت في الترتيب لاني  
 استعمال الماضى مقام المضارع في الشرط للتبريز قوله ولى لا اعبد الذي قطري اى ما لم يكون  
 الذي قطري يكون قوله ولى لزيد ليعود اذ لولا الترتيب كان المناسبت ان يقال والمية اضعف  
 على فاسم الواو في السابق ووجه حمله اى حسن هذا الترتيب اصح المصطلح الخطاب الذي يتم

القياسات الحواري والنفاء بالنتارة  
يخرج في الشرط بلغظ الماضى  
لدلالة على ان اختياره  
الصفحة امره غوب في  
الحسن عند الله فبج  
ان يفهم من ومن المولى  
الصالح

والمحال  
لغيره  
انما هو  
المضارع  
الذي هو  
المراد